

مشروع ميزانية ليبيا

لا يشمل المؤسسة

العسكرية

🔻 طرابلس – طالب الناطق باســم مجلس النواب الليبي (البرلمان) عبدالله بليحق بتخصيص ميزانية للجيش بقيادة المشير

خليفة حفتر في الميزانية العامة للدولة لسنة 2021، حيث لم يتضمن مشروع الميزانية المقترح من طرف حكومة

الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد

الإثنين إنه "في جلسة الاثنين تم التأكيد

على ضرورة تخصيص ميزانية للقوات

وأضاف في تسبجيل مصور نُشر على

موقع البرلمان أن "مجلس النواب أقر

تشكيل لجنة لدراسة الردود الواردة من

الحكومـة وكذلك دراسـة مشـروع قانون

حضور وزير المالية للرد على ملاحظات

أعضاء مجلس النواب وإيجاد الحلول

المناسبة لباقى البنود التي مازالت قيد

لعدم إدراج ميزانية للجيش، وذلك خلال

الجلسة العامة التي عُقدت لمناقشة

واعتماد الميزانية العامة.

وأبدى نواب برلمانيون رفضهم

وأعرب عضو لجنة الدفاع والأمن

القومى النيابية طارق الجروشي

استغرابه من عدم إدراج ميزانية محددة

وواضحة للقوات المسلحة في موازنة

العام 2021، قائلا في كلمة خلال الجلسة

"إن مقترح الميزانية العامة للدولة المقدم

وأوضح "كما أقر المجلس بضرورة

المسلحة اللبيية".

الميزانية".

وقال بليحق إثر تعليق الجلسة مساء

حركة النهضة تتخفى وراء الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة قيس سعيد

أداء محدود من الحزام السياسي الداعم للرئيس التونسي

لجات حركة النهضة الإسلامية إلى الدعوة لتشكيل جبهة للدفاع عن الديمقراطية لمواجهة الرئيس قيس سعيد الذي يخوض صراعا مريرا مع الحركة الإسلامية على العديد من المستويات، بدءا من صراع الصلاحيات مع رئيس الحركة راشــد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان وليس انتهاء بالصراع حول الحكومة الحالية.

صغير الحيدري

🤊 تونىس – تُحاول حركة النهضية الإسلامية في تونس التخفي وراء الدفاع عن الانتقال الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية في البلاد في مواجهة خصمها الأول الرئيس قيس سعيد الذي أجهض العديد من التحركات للنهضة التى تقود الحزام السياسي والبرلماني الداعم لرئيس الحكومة هشبام المشبيشي.

وفي بيان لمكتبها التنفيذي الثلاثاء أدانت الحركة الإسلامية بشدة ما جاء في وثيقة نشرها الموقع البريطاني المقرب من قطر "ميدل إيست آي" حول "مزاعـم" انقلاب تدبره الرئاسـة التونسية على الحكومة الحالية برئاسة المشيشي وعلىٰ البرلمان.

وقالت الحركة في البيان الذي حمل إمضاء رئيسها الغنوشيي إن "الحركة تدين بشدة ما ورد في الوثيقة المسرية مطلع هذا الأسبوع والتي يعود تاريخها إلى 13 مايو الجاري والموجهة إلى مُديرة الديوان الرئاسي، وما تضمنته من توجيهات ومقترحات خطيرة تحت لافتة تفعيل الفصل 80".

وأضافت الحركة "مما زاد من خطورة هذه الوثيقة أنّها تتساوق مع خطابات الأطراف المناوئة للمسار الديمقراطي والعاملة على إرباك الوضع العام بالبلاد، لكل هذه الاعتبارات فإن الحركة تدعو إلىٰ فتح تحقيق جدي وسريع حول هذه الوثيقة لكثنف جميع ملابساتها، وطمأنة الرأي العام الوطني

ويُثير تحميل حركة النهضة ضمنيا للرئيس سعيد ومؤسسة الرئاسة مسؤولية هذه الوثيقة تساؤلات، خاصة أنها لا تحمل أي إمضاء وليس معروفا الجهــة التـــى تقف خلفها، عـــلاوة علَّــــا أنها تندرج في سياق حملة استهدفت الرئيس سعيد قادها بالأساس في وقت سابق النائب الإسلامي راشد الخياري الذي نشس تسريبات تشَّكك في نزاهةً

واعتبر المحلل السياسي التونسي خليفة بن سالم أن "النهضّة دخلتٌ

مرحلة اليأس بشان إمكانية القيام بمصالحة مع الرئيس واتهامها له بأنه يسعىٰ لتقويض المسار الديمقراطي لا معنى ولا مبرر له، ولا نرى أن ما يقوم به الرئيس محاولة للالتفاف على الانتقال الديمقراطي، إلى حد الآن لم نر هذا". L"العرب" "أعتقد أن ملف الانقلاب

وتابع بن سالم في تصريح هو مجرد زوبعة في فنجان، وعلى من سينقلب أصلا الرئيس؟ على نفسه؟ فكرة الانقلاب هي فكرة سنخيفة خاصة وبهذا الإخراج تبدو أكثر ستخافة لأن الانقلاب لا يمكن أن يكون في وثيقة.. لا تُكتب وثائق حول الانقلابات'

وما يسترعي الانتباه في بيان حركة النهضة الإسلامية الثلاثاء أن الحركة لم تتردد في الدعوة مجددا إلىٰ تشكيل جبهة لحماية المسار الديمقراطي، ما قرأته أوساط سياسية على أنه محاولة للخروج من العزلة السياسية التي تعانيها النهضة عبر حشد بقية

وتبدو الحركة وكأنها دخلت في مواجهة مع سعيد، خاصة بعد تحركاته الأخيرة التي أجهضت أجندات الحزب الإسلامي على غرار محاولة تركيز محكمة دستورية على مقاسها وسعيها للمسرور بقوة مسن خلال تمريس تعديل وزاري يرفضه الرئيس سعيد.



للخروج من عزلتها

دعوة النهضة لحماية الديمقراطية محاولة

ودعت الحركة "كل المنظمات الوطنية والأحزاب ونشطاء المجتمع المدنى وكل الديمقراطيين إلى تشسكيل جبهة وطنية للدفاع عن المسار الديمقراطي والحقوق والحريات والوقوف سدا منيعا أمام كل مخططات

الارتداد عن الخيار الديمقراطي وعن المكاسب التي حققتها الثورة في كل

ورأى المحلل السياسي بن سالم

للدفاع عن الانتقال الديمقراطي".

في المقابل، رأت أوساط سياسية

وأضاف بن سالم أن "رئيس جغرافية المحافظ لكنه يعلن عن عدائه

أخرى في تونس أن الانتقال الديمقراطي مهدد لیس من الرئیس سعید، بل من فشل الطبقة السياسية الحاكمة التي

على الإطلاق في الأمم المتحدة"، قائلا

"ريما تخلط جنوب أفريقيا بين الاسم

وتابع "حتى إن لم يرق الأمر لجنوب

أفريقيا، فَإنها لـن تجـد فـي الموقع

الرسمى للأمم المتحدة، ولا في الدليل

الدُّبلوماسِّي، الكتاب الأزرق، ولا حتى

في أي وثيقة للأمم المتحدة، أدنى إشارة

إلى ما يسمى بتمثيلية هذه المجموعة

المسلحة لدى الأمم المتحدة"، مشيرا إلى

أن "إصرار جنوب أفريقيا على مساندة

هذا الانتحال في الصفة لا يمكن أن يضلل

مجلس الأمن، ولا أن يضفى أي شرعية

. علے، تمثيلية مزعومة موجـودة فقط في

ووفقا لمراقبين، تَعد جنوب أفريقيا

من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو

لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم

المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح

الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن

زهر، في تصريـح لـ"العرب"، "إن جنوب

أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما

أساسيا لجبهة البوليساريو علئ

المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا

نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا

عبر انتحال صفة تمثيل البوليساريو ف_، منظمة الأمـم المتحـدة". وتابع أن

"هذه السلوكات التي تلجا إليها جنوب

وقال محمد لكريني أستاذ القانون

مخيمات تندوف بالجزائر".

بريتوريا علىٰ المحك.

المختصر لنيويورك والأمم المتحدة".

أظهرت فشسلا ذريعا في إدارة الشسأن العام بعد انتفاضة 14 ينايس التي أطاحت بحكم الرئيس الراحل زبن العابدين بن علي.

وقال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي "نعم الانتقال الديمقراطي مهدد، لكن ليس من المؤسسة العسكرية أو من الرئيس سعيد أو غيره، هو مهدد نتيجة فشل من يمسكون بزمام الأمور ويديرون الشئن العام في البلاد".

والوضّع الشواشي في تصريح لـ "العرب" أن "حركة النهضة باتت تحمل لواء معاداة سـعيد، وهذا لا يساهم في حلحلة الأزمة الراهنة بل سيعمقها، هي تطلب تحقيقا لكن هذا التحقيق ينبغى أن يكون بعيدا عن مؤسســة الرئاســة والدولة، بيان النهضة سيعمق الأزمة وهو يعكس نقصا في النضج السياسي ما سيزيد من حدة الأزمة".

وبالرغم من أن الحملات التي باتت تستهدف الرئيس سعيد قد تفاقمت مؤخرا، إلا أن الحزام السياسي الذي يدعمه والمتكون من عدة أحزاب وشخصيات سياسية على غرار حركة الشعب يبدو مترددا في مواجهة خصوم الرئيس وفي مقدمتهم حركة النهضة



تحشيد الأحزاب والشارع ضد الرئيس سعيد

أن "دعوة النهضة إلى تشتكيل جبهة لحماية المسار الديمقراطي تندرج في سياق سعيها للخروج من العزلة السياسية التي تعيشها حيث باتت تفتقر لحلفاء سياسيين، النهضة لا تملك الآن أي حليف ما عدا حزب قلب تونس وائتـــلاف الكرامة فــى البرلمان . فقط، ليست لها أحزاب حليفة في المشهد لذلك هي تدعو إلىٰ جبهة وطنية

الجمهورية نجح في إرباك حركة النهضة على مستوى الشارع، هو يملك شعبية واسعة وهو يتحرك ضمن جغرافية سياسية قريبة من النهضة: للنهضة ويحملها مسؤولية ما لحق بالبلاد من أزمات على غرار الاقتصادية والاجتماعية والفساد وسوء الحوكمة

واقتصر دفاع تلك الأحراب على تصريحات متقطعة تهاحم حركة النهضــة الإســلامية دون تحرك فعلي للتصدي للحملات التي باتت تهدد مصداقية مؤسسة الرئاسة، خاصة معد اتهام الرئيس سعيد من طرف نائب إسلامي بتلقي أموال أجنبية في

والثلاثاء اتهم النائب البرلماني عن حركة الشعب (قومي) في تصريحات إذاعية حركة النهضة بأنها مساهمة في صياغة الوثيقة التي نشسرها موقع "ميدل إيسست آي" البريطاني قائلا "هذه أساليب حركة النهضة وغرفها المظلمة... الحديث مستمر عن الانقلابات من قبل الحركة في حين أن التاريخ الانقلابي الحقيقي عنّد حركة النهضة

وبالرغم من أن حزبه بات يُعد من المقربين من سيعيد، إلا أن الشواشي ينفى ذلك قائلا "نحن نقول له أحسنت عندما يحسن وعندما يخطئ نعارضه، نحن لسنا كتيار ديمقراطي تابعين أو ضمن حزام سياســي داعمٌ للرئيس سعيد الذي نلتقي معه في العديد من الأفكار لكن لسنا مطالبين بالدفاع نبائة عنه، هيو ليه كل الصلاحيات ليدافع عن نفسه".

مـن قبل حكومة الوحدة الوطنية برئاســة الدبيبة لم يشهد إدراج هذا الشيء للقيادة العامة للقوات المسلحة"، متسائلا "هل هذا نوع من العقاب؟". وأوضىح الجروشي أن "عدم إدراج ميزانية محددة للقوات المسلحة بشكل واضح رغم تذكيس الدبيبة بذلك أمر مرفوض"، داعيا إلى "ضرورة رصد

ميزانية تتيح التطويس والتدريب والقوة والعتاد لمواجهة الأعداء والمساهمة في استتباب الأمن". ولم يصادق البرلمان الليبي إلىٰ حد

الآن على الميزانية بسبب عدم الاستجابة لتوصيات النواب بشأنها. وتتعلق تلك التوصيات بتقليص حجم

الميزانية وإضفاء الشفافية على أوجه وعدلت حكومة الوحدة الميزانية حيث بلغت في مقترحها الجديد 93.8 مليار دينار وفقا لما أعلن عنه الناطق باسمها محمد

حمودة، وذلك مقارنة ب96 مليار دينار في مقترحها الأول الذي رفضه البرلمان. وقال عضو مجلس النواب صالح فحيمة إن سبب عدم اعتماد مجلس النواب لمقترح الميزانية العامـة كاملة والاكتفاء بالباب الأول يرجع لمخالفة الحكومة

للملاحظات التي قدمها مجلس النواب.

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

محمد ماموني العلوى

모 الرباط - انتقد المغرب بشدة استمرار جنوب أفريقيا في دعم جبهة البوليساريو الانفصاليـة داخل أروقة الأمـم المتحدة، وذلك بوقوفها إلى جانب ممثل الجبهة الانفصالية في نيويورك مطالبا إياها بالالتزام بالقرارات الأممية حول النزاع

وتأسف السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة عمر هلال في رسالة وجهها مساء الإثنين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة

. كمبعوث لمحتال يدعى حصوله على اعتماد مزعوم كسفير ممثل للبوليساريو بالأمم المتحدة، وهي صفة لم تخولها له وردا علىٰ نقل الممثلة الدائمة لجنوب

بخصوص "تمسك جنوب أفريقيا بدورها

فريقيا رسالة من البوليساريو إلى مجلس الأمن، دعا الدبلوماسي المغربي جنوب فريقيا إلى "الالتزام بالموقف الرسمى للأمـم المتحـدة، كما عبـر عنـه أمينها العام في تقاريره المتعاقبة لمجلس الأمن، والتَّى تصف هذا المحتال بالممثل البسيط للبوليساريو في نيويورك، وليس



المغرب لا يُساوم في قضية الصحراء

أفريقيــا ســتحد وســتؤثر لا محالة علىٰ العلاقات بين البلدين فقضية الصحراء المغربيــة خط أحمــر لا يمكن تجاوزه أو غض الطرف عنه رغم التعامل البرغماتى النادر في مجالات أخرى، لذلك فالممثل الدائم للمغرب في منظمة الأمم المتحدة وجه رسالة صريحة للوقوف أمام الترويج للمغالطات التى تقوم بها جنوب

أفريقيا ومختلف السدول المؤيدة لجبهة

البوليساريو".

وقال المغرب على لسان ممثله الدائم في الأمم المتحدة إن جنوب أفريقيا مرتبطة ارتباطا أيديولوجيا بالبوليساريو، موضحا "لكن ذلك لا يمكن أن يبرر سكوتها المتواطئ على الجرائم التى ارتكبت ضد السكان المحتجزين في مُخيمات تندوف، بما في ذلك الجرائم المُرتكبة من طرف زعيم هذه الميليشيات، المدعو إبراهيم غالي، والمتابع في إسسبانيا بتهم جرائم حشرب وجرائم ضد

الإنسانية وأعمال إرهابية والاغتصاب". وأضاف أن "إنكار جنوب أفريقيا لموقف مجلس الأمن من قضية الصحراء المغربية يشوه مصداقيتها، بطريقة مستدامة، كدولة تطمح للاضطلاع بدور في حفظ السلم والأمن باسم القارة الأفريقية"، معتبرا أن "مثل هذه المسؤولية لا يمكن أن توكل إلا للدول التي تعمل من أجل السلم ووحدة القارة، بعيدا عن أي موقف حزبي أو أيديولوجي".

🗩 الجزائـر – لـم تتأخــر الجزائــر كثيرا في التعبير عن رفضها لتغيير الحكومة بالقُّوة في الجارة مالي، في خطوة توحي باستشعارها لخطر فقدان دورها هناك خاصــة أن البلاد تقود لجنة متابعة اتفاق السلام بين الحكومة المركزية في باماكو ومسلحي الحركات الأزوادية (طوارق) شَّىمالي مالِّي.

وقال بيان لوزارة الخارجية الجزائرية الثلاثاء "نرفض تغيير الحكومة بالقوة في مالي"، مجددة دعمها للرئيس الانتقالي باه نداو الذي اقتاده جنود الاثنين مع رئيس الوزراء إلى معسكر قرب باماكو وجاء في البيان أيضًا "تتابع الجزائر بقلق بالغ التطورات الأخيرة في جمهورية مالى، وتؤكد رفضها القاطع لأي إجراء من

شأنَّه تكريس تغيير الحكومة بالقوة". وأضاف أن الجزائر الدولة الحدودية مع مالى "تؤكد دعمها للسلطات الانتقالية بقيادة رئيس الدولة باه نداو" من أجل العودة إلى النظام الدستوري.واقتاد جنود ماليون الاثنين كلا من الرئيس الانتقالي في مالي باه نداو ورئيس الوزراء مختار وان إلىٰ معسكر كاتي قرب باماكو احتجاجا علىٰ تعديل حكومي أحرته السلطات الانتقالية. وساعات قبل ذلك رحب وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم ب"التقدم المشبجع الذي تم إحرازه لضمان الأداء الكامل للهيئات الانتقاليــة" في مالى، وذلك خلال ترؤســه

فقدان دورها في مالي

الجزائر تستشعر خطر

الأفريقي. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تغريدة الاثنين إلى "الهدوء" في مالي و"الإفراج غير المشروط" عن المستؤولين المدنيين، بينما أشار دبلوماسيون إلى احتمال أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا طارئا حول الوضع في مالي خلال أيام.

وجرت هذه الأحداث بعد ساعات على إعلان حكومة جديدة لا يزال الجيش يهيمن عليها ولكن استُبعد منها ضباط مقربون من المجلس العسكري الذي استولىٰ علىٰ السلطة بعد انقلاب 2020.

والأوضاع في باماكو تكتسى أهمية خاصة لــدى الجزائر في ظـل التهديدات الأمنية التى تشكلها الجماعات الجهادية الناشيطة في مالي، علاوة علىٰ أنها تقود جهودا لحلحلة الأزّمة التي تعرفها مالي. وفي 2014 احتضنت الجزائر

المفاوضات بين الطرفين، حيث توجت بتوقيع اتفاق سلام في يونيو 2015 في ما عُرف بـ "مسار الجزائر".

ولكن تراجع بعد ذلك الدور الجزائري قبل أن تحاول السلطات استعادة زمام الأمور في الجارة مالي في ظل تعاظم دور قوى إقليمية ودولية أخرى علىٰ غرار فرنسا ومنظمة الإيكواس (المجموعة الاقتصاديــة لدول غرب أفريقيا)، لاســيما بعد انقلاب العسكر على سلطة الرئيس السابق إبراهيم أبوبكر كايتا.